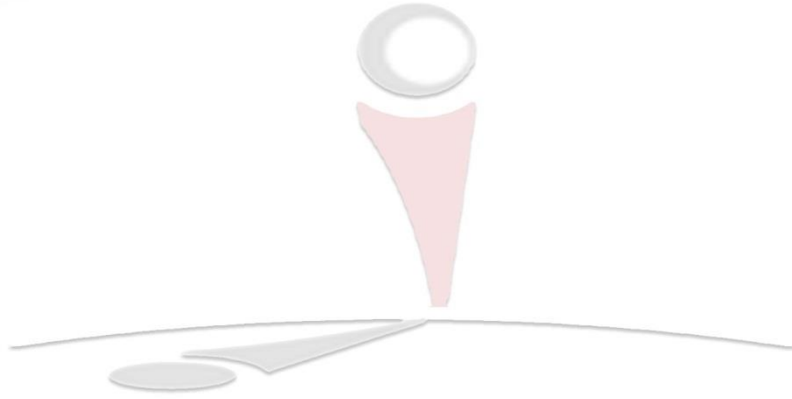




الجمهورية العربية الفلسطينية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات



التقرير السنوي

2015

HATC

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم:

الحمد لله القائل {وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} صدق الله العظيم .. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وبعد .. تنفيذاً للمادة (١٩) من دستور الجمهورية اليمنية والتي نصت على: "للأموال والممتلكات العامة حرمة وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدواناً على المجتمع ويُعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقاً للقانون".

تُعتبر الهيئة العليا من الجهات التي استمرت في أداء مهامها واختصاصاتها الواردة في القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والتي أنشئت من أجلها بغرض محاربة الفساد واصلاح منظومة المشتريات الحكومية بالرغم من الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد حالياً، وهذا ليس منةً منها بل هو واجب عليها تجاه هذا الوطن المعطاء.

ومن هذا المنطلق يسر مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات أن يرفع لكم تقريره السنوي للعام ٢٠١٥م وهو التقرير السنوي السادس موضحاً فيه مجمل القضايا والأنشطة التي تم إنجازها خلال هذا العام.

ونسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما من شأنه ازدهار ورفق يميننا الحبيب إنه على كل شيء قدير.

والله الموفق والمعين،،،

رئيس وأعضاء مجلس إدارة

الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

٢٠١٦م

محتويات التقرير

رقم الصفحة	الموضوع
١	تقديم
٢	محتويات التقرير
٣	قائمة المرفقات
٤	ملخص تنفيذي
٧	البناء المؤسسي
٨	أولاً: الأنشطة والفعاليات المنجزة:
9	(١) نشاط مجلس إدارة الهيئة العليا وسكرتاريته
٩	أ. مجلس إدارة الهيئة العليا
١٠	ب. سكرتارية مجلس إدارة الهيئة العليا
١١	(٢) المكتب الفني
١١	ج. الشكاوى والتظلمات
١٣	د. الإشراف والرقابة
٢٠	هـ. تطوير السياسات والتشريعات
٢٣	و. الاتصال وتقنية المعلومات
26	(٣) مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS)
٢٨	ثانياً: الصعوبات والتحديات وطرق المعالجة
2٩	(١) الصعوبات والتحديات
٣١	(2) مقترحات طرق المعالجة

قائمة المرفقات

الموضوع	
تفاصيل نشاط سكرتارية مجلس الإدارة والقرارات المتخذة من قبل المجلس والمهام الأخرى	ملحق رقم (١)
تفاصيل الشكاوى ومستوى تنفيذ القرارات والإجراءات المطلوبة	ملحق رقم (٢)
تفاصيل البلاغات ومستوى تنفيذ القرارات والإجراءات المطلوبة	ملحق رقم (٣)
النزول الميداني التفتيشي للجهات ونتائجه والإجراءات المتخذة	ملحق رقم (٤)
الإعلانات المنشورة في الصحف الرسمية	ملحق رقم (٥)
خلاصة الإعلانات المخالفة في الصحف الرسمية	ملحق رقم (٦)
التعاميم الصادرة إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات	ملحق رقم (٧)
الردود على الاستفسارات وإصدار التعليمات إلى الجهات	ملحق رقم (٨)
الارتباطات المالية التي تم دراستها	ملحق رقم (٩)
مهام مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS)	ملحق رقم (١٠)

ملخص تنفيذي:

ظلت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تؤدي أعمالها ومهامها واختصاصاتها المخولة لها وفقاً للقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية بالرغم من الظرف الاستثنائي الذي يمر به الوطن، وهو التزام أخذته مجلس الإدارة على عاتقه للمساهمة في تسيير أعمال المناقصات والمزايدات من خلال تحفيز الجهات على العمل والتواصل معها مع علمها بمحدودية موازنات ومخصصات أعمال المشتريات الحكومية، ومن هذا المنطلق قامت الهيئة العليا بإصدار التوجيهات والتعاميم المنظمة لسير أعمال المناقصات والمزايدات.

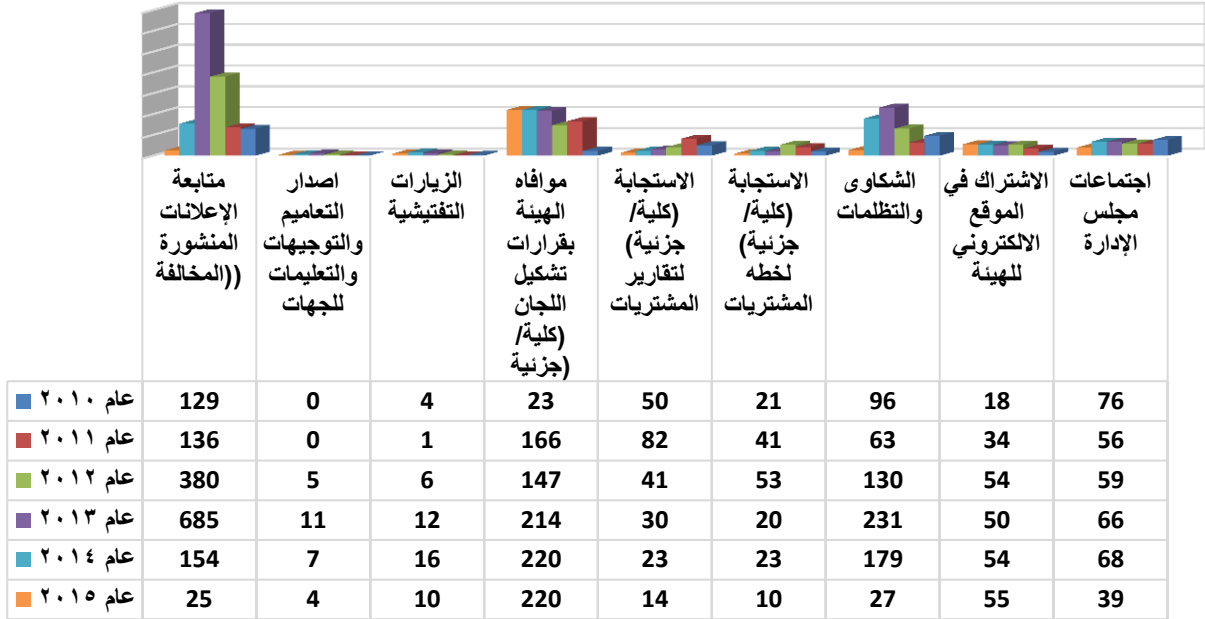
والجدير بالذكر أن مجلس الإدارة قد اتخذ العديد من الإجراءات بشأن معالجة المواضيع المتعلقة الخاصة بتسيير إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات والتي تأثرت بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وانعكست سلباً على القطاع العام والخاص، ويمكن إيجازها بالآتي:

- إصدار عدد (٢٩) قراراً بشأن المواضيع التي عُرِضت عليه.
- الاطلاع على الشكاوى والتظلمات المقدمة من قبل المتناقصين والنظر والبت فيها، وإصدار القرارات المناسبة حيالها حيث بلغ إجمالي عدد الشكاوى والتظلمات التي تسلمتها الهيئة العليا خلال هذا العام (٢٧) شكوى.
- النزول الميداني التفشي لعدد (١٠) جهات والمحددة في خطة العمل لاتخاذ ما يلزم بشأنها.
- متابعة الإعلانات المنشورة في الصحف الرسمية والمتعلقة بأعمال المناقصات والمزايدات لمعرفة المخالفات الواردة فيها والتوجيه بتصويبها أولاً بأول، حيث بلغ عدد الإعلانات التي تم الاطلاع عليها خلال هذا العام (٢٦٦) إعلاناً، وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- إصدار عدد (٤) تعاميم تتعلق بتسيير أعمال المناقصات والمزايدات الحكومية.
- الوقوف على الجوانب الإدارية والمالية وسير الأنشطة اليومية للهيئة العليا بما يؤدي إلى تسهيل مهامها واستيعاب كل معطيات تعزيز حضورها الرقابي في ظل محدودية الموازنة التشغيلية التي تم اعتمادها من قبل وزارة المالية والتي تم فيها تخفيض ما نسبته (٥٠%) من الموازنة التشغيلية، حيث يمكن إيجاز ذلك في التالي:

١. تنزيل نفقات تشغيل ضرورية لأداء مهام وأعمال الهيئة العليا.
 ٢. تنزيل مستحقات متعاقدين لديهم مهام واختصاصات محددة في خطط عمل الهيئة العليا ما يؤثر سلباً على نشاطها.
 ٣. التأخير الدائم في صرف مستحقات أعضاء المكتب الفني.
 ٤. عدم صرف مستحقات أعضاء مجلس إدارة الهيئة العليا منذ بداية العام ٢٠١٥م.
- الوقوف أمام مناقصات المشاريع المتعثرة سواءً كانت هذه المشاريع ممولة محلياً أو خارجياً.
 - حث الجهات المعنية على بيان الخسائر والغرامات المترتبة على ذلك وتأثيرها على موارد بلادنا وموقف الشركات المحلية والدولية منها.

- دراسة المشاكل المتراكمة بين الجهات صاحبة المشاريع والمقاولين المحليين والدوليين فيما يتعلق بالضمانات والمستخلصات المستحقة التي لم تستطع الجهات الإيفاء بها وإيجاد الحلول لها بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة سعياً منها لتخفيف معاناة وخسائر المقاولين والموردين وبما لا يضر بالمصلحة العامة.
- عقد اجتماع موسع مع الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد في بلادنا والتنسيق فيما بينها بما يخدم توحيد الرؤية معها وخصوصاً في مجال أعمال المناقصات والمزايدات كمتابعة للمؤتمر الدولي والخاص بالنمو الشامل وخلق فرص عمل وبناء الثقة والذي عُقد في مركز مؤتمرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- المشاركة في اللقاءات المحلية المعنية بتوحيد جهود السلطة القضائية وهيئات وأجهزة مكافحة الفساد وتقديم رؤى لتعزيز وتجسيد الشراكة وتقوية التنسيق بين تلك الجهات.
- الاستمرار في اللجنة الخاصة بالتعديلات القانونية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والتي رُفعت لرئاسة الوزراء لإقرارها.
- وفيما يخص الجانب الرقابي لم تدخر الهيئة العليا جهداً في ممارسة مهامها الرقابية المحددة وفقاً لخطة عملها وخطة عمل المكتب الفني للعام ٢٠١٥م وتمثل ذلك من خلال:
- التواصل مع الجهات الرقابية المشابهة لها في المهام والاختصاصات لتبادل المعارف والاستفادة من التجارب والاطلاع على اللوائح المنظمة لأعمالها لما من شأنه تطوير آليات العمل في الهيئة والقيام بالتعديلات القانونية اللازمة لمواكبة عملية التطوير في أعمال المناقصات والمزايدات.
- الاطلاع على التقارير الخاصة بتقييم أداء الجهات الخاضعة للقانون ولائحته التنفيذية والمتصلة بتشكيل لجان المناقصات والمزايدات وخطط وتقارير المشتريات واتخاذ القرارات اللازمة حيال الجهات المخالفة (وسيتم تفصيل ذلك في الجزء المخصص له في التقرير).
- وفيما يخص مشروع نظام إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) فقد تأثر العمل فيه بصورة كبيرة نتيجةً للظروف السائدة ولعدم استطاعة خبراء الشركة المنفذة والاستشارية من الوصول الي البلاد لاستكمال مهامهم المنصوص عليها في عقود العمل معهم. ويتضح ذلك من خلال عدم القيام بإضافة جهات جديدة إلى النظام وكذا عدم قيام الجهات المدرجة في النظام بإدراج أعمال المشتريات الخاصة بها فيه إلا أن مجلس الإدارة قام ولا زال يقوم بالتواصل معها لتنبيهها وإلزامها بحتمية القيام بمهامها والواجبات التي عليها وتوضيح ما يترتب على ذلك من إجراءات قانونية، بالإضافة إلى قيام مختصي المشروع بتطوير شاشات النظام وبما يتوافق مع متطلبات القانون ولائحته التنفيذية.
- إن ما آلت إليه الأوضاع في اليمن من تردٍ وحصار خلال الفترة السابقة قد أدى إلى جعل اليمن في قائمة الدول غير المرغوب في التعامل معها ضمن منظومه الحكم الرشيد ومكافحة الفساد الأمر الذي أثر سلباً على مشاركتها في الفعاليات والورش الخارجية والداخلية الخاصة بأعمال المناقصات والمزايدات وانعكس بشكل مباشر على علاقاتها مع المنظمات والهيئات ذات النشاط المشترك.
- علماً بأن الهيئة العليا منذ نشأتها وحتى تاريخه قامت بالعديد من المهام لتحقيق كل ما من شأنه تقدم وتطوير أعمال المناقصات والمزايدات الحكومية، وفيما يلي ملخص بياني يوضح ذلك:

خلاصة لأعمال الهيئة العليا خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٥م



البناء المؤسسي:

من وجهة نظر إدارية يعتبر البناء المؤسسي لأي جهة عمل هو اللبنة الرئيسية لمكوناتها الأساسية والفرعية من حيث توضيح تسلسلها الإداري وتحديد المسؤوليات وفقاً للمستويات الوظيفية ورفع كفاءة الأداء، كما أن عملية التأهيل والتدريب تعمل على رفع قدرات الموظفين فنياً وعلمياً في أداء مهامهم المختلفة، ووفقاً لذلك أعطت الهيئة العليا البناء المؤسسي اهتماماً أكبر خلال هذا العام فقد عملت على إعادة وترتيب وتوزيع الموظفين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم على جميع الإدارات والمكاتب وقد قامت الهيئة العليا في هذا الصدد من خلال:

- استكمال التوصيف الوظيفي لموظفي الهيئة العليا ووحدات المكتب الفني بناءً على المهام الواردة في اللائحة التنظيمية والاستراتيجية التنظيمية.
- تجهيز وإقرار وثيقة تصميم النظام الآلي للشكاوى والتظلمات وتسجيل العقود والذي سيتم من خلاله ربط كافة الجهات الخاضعة للقانون ولائحته التنفيذية وتسهيل عملية الإشراف والرقابة المباشرة عليها.
- إعداد الشروط المرجعية والبدء في إجراءات التعاقد مع استشاري لتطوير الموقع الإلكتروني للهيئة.
- استكمال التجهيزات لنظام الأرشفة الإلكترونية والانتهاه من تدريب الفريق الفني وجاري العمل على تركيب النظام وتدريب موظفي الهيئة العليا على استخدامه.
- البدء في تحليل وإعداد قاعدة البيانات الخاصة بنظام إدارة الموارد البشرية.
- إعداد خطة التدريب الخاصة بموظفي الهيئة العليا والمشروع للعام ٢٠١٥م وإرسالها إلى الصندوق العربي للتنمية كونه الجهة الممولة ونظراً للوضع الراهن وبحسب إفادة الصندوق تم إيقاف جميع الإجراءات الخاصة بالتدريب، أما فيما يخص التدريب الداخلي فقد تم تدريب مجموعة من كوادر الهيئة العليا في مجال اللغة الإنجليزية والكمبيوتر.
- توجيه إدارتي العلاقات العامة الموارد البشرية بمتابعة نشر التعاميم والقرارات وكافة المواضيع التي تخص الموظفين عبر البريد الإلكتروني للهيئة العليا لتشجيع كافة الموظفين على استخدامه وعقد دورة تدريبية تنشيطية لذلك.

أولاً

الأنشطة والفعاليات المنجزة

١) نشاط مجلس إدارة الهيئة العليا وسكرتاريته:

أ. مجلس إدارة الهيئة العليا:

تنفيذاً للمادة المادة (٣) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والتي نصت على أن "يهدف القانون إلى تحقيق ما يلي:

- حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات.
- العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات
- النزاهة والشفافية والمساءلة وضبط وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمخازن.
- الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات.
- الإشراف والرقابة على إجراءات أعمال وإجراءات أعمال المناقصات والمزايدات والمخازن وذلك لضمان سلامتها للحفاظ على المال العام والمصلحة العامة.
- دفع وتشجيع المقاولين والموردين والاستشاريين إلى تطوير أدائهم مهنيًا واقتصاديًا".

ووفقاً للمادة (٣)؛ الفقرة "أ" من القانون والتي حددت أن تدار الهيئة العليا من قبل مجلس إدارة يتكون من ممثلين عن القطاع التجاري والقطاع الصناعي والمجتمع المدني والقضاء لما لكل مكون منهم دوره في أعمال المناقصات والمزايدات، قام مجلس إدارة الهيئة العليا بأداء المهام والاختصاصات المحددة له في القانون لتسيير أعمال المناقصات والمزايدات من خلال الاطلاع على التقارير الفنية المرفوعة له من قبل المكتب الفني وإصدار التوجيهات والقرارات المنظمة لها تنفيذاً لأحكام وأهداف القانون ولأئحته التنفيذية، ومناقشة كافة المواضيع المتصلة بمهام وأنشطة الهيئة العليا واتخاذ القرارات المناسبة حيال المواضيع التي طُرحت في اجتماعاته والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- التقارير الخاصة بالشكاوى والتظلمات والبلاغات الواردة للهيئة العليا أكان ذلك بشكل مباشر من قبل المتنافسين أو عبر البريد الإلكتروني للهيئة العليا والبت فيها وفقاً للقانون.
- النظر في التقارير الخاصة بالزيارات الميدانية التفتيشية والمتعلقة بالجهات التي تم النزول لها خلال هذا العام واتخاذ الاجراءات القانونية حيالها.
- الاطلاع على التقارير الخاصة بتقييم أداء الجهات الخاضعة للقانون ولأئحته التنفيذية والمتصلة بتشكيل لجان المناقصات والمزايدات وخطط وتقارير المشتريات واتخاذ القرارات اللازمة حيال الجهات المخالفة.
- إقرار آليات تطوير عمل الهيئة العليا وتعزيز دورها الرقابي وكذا علاقتها بالأجهزة الرقابية الأخرى بهدف تطوير أعمال المناقصات والمزايدات.
- إصدار التعاميم والتعليمات والمقترحات الخاصة للجهات الخاضعة لأحكام القانون ولأئحته التنفيذية حيث تم إصدار عدد(٤) تعاميم.

ب. سكرتارية مجلس إدارة الهيئة العليا:

تعتبر سكرتارية مجلس الإدارة من أهم الدعائم الأساسية لعمل الهيئة العليا كونها الجهة المعنية بالتنظيم والإعداد لاجتماعات المجلس وطباعة القرارات وإعداد المذكرات الخاصة بها وإبلاغها للمعنيين في الجهات والأجهزة ومتابعة تنفيذ تلك القرارات ومتابعة مستوى تنفيذها لدى الجهات الخاضعة للقانون، ووفقاً لذلك فقد بلغ إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة (٣٩) اجتماعاً، والجدول التالي يوضح سير نشاط سكرتارية مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٥م:

م	الموضوع	عدد	نسبه الاجمالي الي الاجتماعات
١	التحضير لعقد الاجتماعات الدورية	١٧	%٤٤
٢	التحضير لعقد الاجتماعات الاستثنائية	١٣	%٣٣
٣	التحضير لعقد الاجتماعات التنسيقية	٩	%٢٣
	إجمالي الاجتماعات المنعقدة	٣٩	%١٠٠
١	طباعة قرارات مجلس الإدارة	٢٩ قراراً	
٢	إعداد المذكرات الخاصة بقرارات مجلس الإدارة	١٢٢ مذكرةً	

مرفق رقم (١) يوضح تفاصيل نشاط سكرتارية مجلس الإدارة والقرارات المتخذة من قبل المجلس والمهام الأخرى

٢) المكتب الفني:

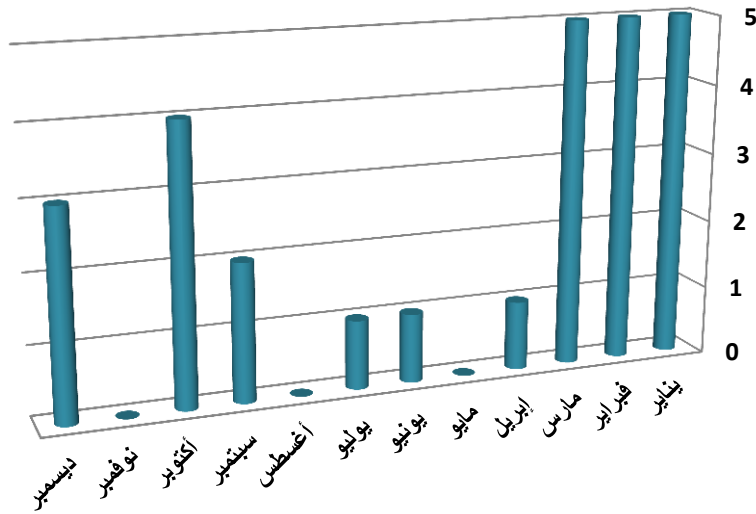
عملاً بنص المادة (٤٨) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية سعت الهيئة العليا للقيام بمهامها القانونية من خلال مكتب فني يتكون من موظفين وفنيين من ذوي الخبرة والكفاءة والتأهيل في مجال المناقصات والمزايدات لتسيير أعمالها من خلال توزيعهم على مختلف الوحدات بحسب التخصص وكثافة العمل، وعلى هذا الأساس تتلخص مجمل أعمال وحدات المكتب الفني للهيئة العليا على النحو التالي:

أ. الشكاوى والتظلمات:

وفقاً للمادة (٤٦) الفقرة "ج" من القانون والتي حددت أن من مهام الهيئة العليا "النظر والبث في الشكاوى والتظلمات المرفوعة إليها من قبل المتناقصين والمتزايدين واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها طبقاً لأحكام هذا القانون"، وعلى هذا الأساس تعتبر الشكاوى والتظلمات اختصاص أصيل للهيئة العليا من خلاله تمارس دور الفصل فيها إضافة إلى الرقابة المصاحبة لسلامة الإجراءات وكشف وتصويب المخالفات التي لم تتطرق لها الشكاوى أو التظلم والتي رافقت سير إجراءات المناقصة من خلال المراجعة والتحليل لوثائق المناقصة أو المزايدة موضوع الشكاوى أو التظلم، وفي هذا الصدد فقد بلغ عدد الشكاوى والتظلمات التي تلقتها الهيئة العليا خلال هذا العام (٢٧) شكاوى، وقد اتخذت بشأنها القرارات التالية:

م	مضمون قرارات الهيئة الصادرة في الشكاوى	عدد الشكاوى	النسبة لإجمالي الشكاوى أو التظلمات
١	عدم النظر في الشكاوى لانقضاء المدة القانونية	٢	٧%
٢	قبول الشكاوى	١	٤%
٣	رفض الشكاوى	٩	٣٣%
٤	سحب الشكاوى أو التنازل عنها من قبل الشاكي	١	٤%
٥	توجيه مذكرات للجهات بحل الإشكال وفقاً للقانون واللائحة وشروط العقد	١٤	٥٢%
	الإجمالي	٢٧	١٠٠%

مخطط يوضح الشكاوى والتظلمات على مستوى الأشهر خلال العام ٢٠١٥م

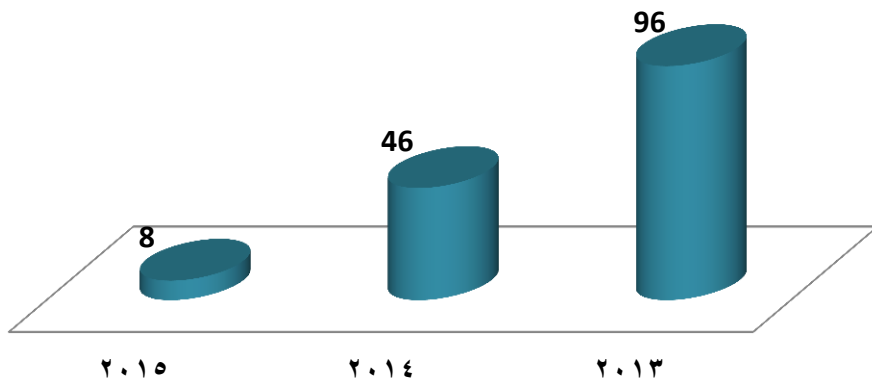


مرفق رقم (٢) يوضح تفاصيل الشكاوى ومستوى تنفيذ القرارات والإجراءات المطلوبة

البلاغات:

تولي الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات البلاغات المقدمة إليها أو تلك التي يتم الاطلاع عليها وسائل الاعلام المختلفة أو وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بأعمال المناقصات والمزايدات اهتماماً كبيراً كونها تمثل الرقابة المجتمعية عليها سواءً عن طريق منظمات المجتمع المدني أو الأفراد حيث يقوم المختصون بالمكتب الفني بدراستها ورفع تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها وفقاً للقانون ولأئحته التنفيذية، حيث بلغت عدد البلاغات التي تم النظر فيها خلال هذا العام (٨) بلاغات وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع العامين السابقين وهو ناتج طبيعي لمحدودية المناقصات والمزايدات المنفذة اجمالاً على مستوى الجمهورية في العام ٢٠١٥م، والرسم التالي يوضح ذلك:

مخطط يوضح نسبة البلاغات المستلمة بمقارنه بالأعوام السابقة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥م



مرفق رقم (٣) يوضح تفاصيل البلاغات ومستوى تنفيذ القرارات والإجراءات المطلوبة

ب. الإشراف والرقابة:

تنفيذاً للمادة (٤٦) من القانون والتي حددت أن من مهام الهيئة العليا "الرقابة والإشراف على سلامة إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات ودراسة التقارير المرفوعة إليها من لجان المناقصات العامة في كافة الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون"، سعت الهيئة العليا منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٩م على مراقبة أعمال المناقصات والمزايدات لدى الجهات الحكومية خطوة بخطوة من خلال البدء بالرقابة على تشكيل لجان المناقصات والمزايدات فيها ومن ثم متابعة سير إجراءاتها، كما تعتبر التقارير والخطط المرفوعة من تلك الجهات بمثابة مرجع تتم عن طريقه متابعة التزامها بخطط المشتريات لديها وعدم وجود تجاوزات، ويعتبر تلقي الاستفسارات والرد عليها من المهام الرئيسية كونها حلول لبعض المشكلات الأنية التي قد تواجه لجان المناقصات والمزايدات عند أداء مهامها، ويتلخص نشاط الهيئة العليا في مجال الإشراف والرقابة على أداء الجهات بالآتي:

متابعة تشكيل لجان المناقصات والمزايدات، واللجان الفنية وخطط وتقارير المشتريات:

انطلاقاً من مهامها واختصاصاتها القانونية قامت الهيئة العليا بمخاطبة الجهات المشمولة بالقانون لموافاتها بقرارات تشكيل لجان المناقصات والمزايدات في السلطتين المركزية والمحلية، وكذا خطط وتقارير المشتريات للتأكد من مدى تقيدها بأحكام القانون ولأثحته التنفيذية، والجدول التالي يوضح عدد الجهات المستجيبة والغير مستجيبة برفع بيانات لجان مناقصاتها وخطط وتقارير مشترياتها خلال العام ٢٠١٥م.

تقارير المشتريات		خطة المشتريات		لجان المناقصات		البيان
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
السلطة المركزية:						
٤,٨%	١٤	٣,٥%	١٠	٢٨,٧%	٨٣	عدد الجهات المستجيبة كلياً وجزئياً
٩٥,٢%	٢٧٥	٩٦,٥%	٢٧٩	٧١,٣%	٢٠٦	عدد الجهات غير المستجيبة
١٠٠%	٢٨٩	١٠٠%	٢٨٩	١٠٠%	٢٨٩	الإجمالي
السلطة المحلية:						
٠%	٠	٠%	٠	٣٦,٤%	١٣٧	عدد الجهات المستجيبة كلياً وجزئياً
١٠٠%	٣٧٦	١٠٠%	٣٧٦	٦٣,٦%	٢٣٩	عدد الجهات غير المستجيبة
١٠٠%	٣٧٦	١٠٠%	٣٧٦	١٠٠%	٣٧٦	الإجمالي
٢,١%	١٤	١,٥%	١٠	٣٣,١%	٢٢٠	عدد الجهات المستجيبة كلياً وجزئياً
٩٧,٩%	٦٥١	٩٨,٥%	٦٥٥	٦٦,٩%	٤٤٥	عدد الجهات غير المستجيبة
١٠٠%	٦٦٥	١٠٠%	٦٦٥	١٠٠%	٦٦٥	الإجمالي

الزيارات الميدانية:

تعتبر الزيارات الميدانية التي يقوم بها المختصون في المكتب الفني للهيئة العليا بتوجيهات من مجلس الإدارة إحدى وسائل الرقابة على إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات لدى الجهات الحكومية وفقاً لخطة عمل الهيئة العليا تنفيذاً للمادة (٣٧ الفقرة "هـ") من اللائحة التنفيذية للقانون، كما تعطي الهيئة العليا للهيئة العليا اهتماماً أوسع للجهات التي أثبتت نتائج المراجعة التحليل للشكاوى والتظلمات المرفوعة ضدها وجود خلل كبير في إجراءاتها أو تكرار مخالفاتها، بالإضافة إلى اختيار عينات عشوائية أخرى من الجهات التي لم يلاحظ على إجراءات المناقصات والمزايدات فيها أي تجاوزات، وبناءً عليه قام المختصون بالمكتب الفني بالنزول إلى عدد (١٠) جهات خلال العام ٢٠١٥م، وذلك للوقوف على مدى سلامة الإجراءات المتبعة من قبلها ومن ثم رفع تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

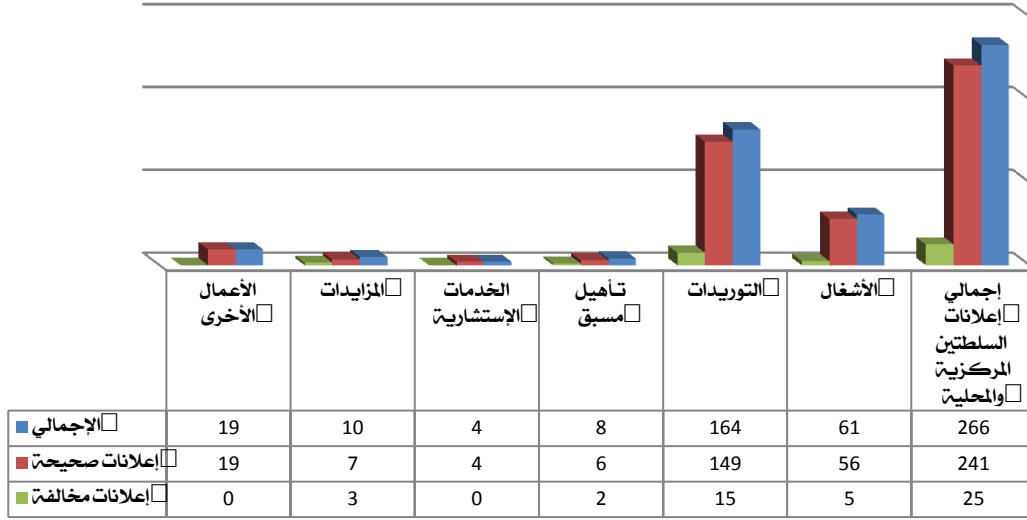
مرفق رقم (٤) يوضح النزول الميداني التفصيلي للجهات والإجراءات المتخذة

متابعة الإعلانات المنشورة:

إن متابعة الإعلانات المنشورة في الصحف الرسمية من أهم طرق الرقابة المصاحبة لسلامة إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات التي تقوم بها الهيئة العليا فيما يخص الجهاز الإداري للدولة في السلطتين المركزية والمحلية، إذ تعمل على مراجعة تلك الإعلانات وحصر ما يشوبها من أخطاء ومخالفات قانونية ثم تقوم بإبلاغ الجهة صاحبة الإعلان لتصويب تلك الأخطاء وإزاله المخالفات الواردة فيها من خلال إعادة الإعلان عن المناقصة بشكل مطابق للقانون واللائحة، وفي هذا الصدد قامت الهيئة العليا خلال العام ٢٠١٥م بمراجعة عدد (٢٦٦) إعلاناً وتبين أن هنالك (٢٥) إعلان مخالف، وتم حصر تلك المخالفات ومخاطبة الجهات ذات العلاقة بضرورة تصحيحها، والجدول أدناه يوضح ذلك:

م	نوع المناقصات/ المزايدات	إجمالي الإعلانات		الإعلانات الصحيحة		الإعلانات المخالفة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	الأشغال	٦١	%١٠٠	٥٦	%٩٢	٥	%٨
٢	التوريدات	١٦٤	%١٠٠	١٤٩	%٩١	١٥	%٩
٣	تأهيل مسبق	٨	%١٠٠	٦	%٧٥	٢	%٢٥
٤	الخدمات الاستشارية	٤	%١٠٠	٤	%١٠٠	٠	%٠
٥	المزايدات	١٠	%١٠٠	٧	%٧٠	٣	%٣٠
٦	الأعمال الأخرى	١٩	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٠	%٠
	الإجمالي	٢٦٦		٢٤١		٢٥	

مخطط توضيحي لإجمالي الإعلانات خلال العام ٢٠١٥م



مرفق رقم (٥) يوضح الإعلانات المنشورة في الصحف الرسمية

مرفق رقم (٦) يوضح خلاصة الإعلانات المخالفة

إصدار التعاميم والتوجيهات، والتعليمات إلى الجهات:

تنفيذاً للمادة (٤٦ الفقرة "د") من القانون تم إصدار عدد (٤) تعاميم ارتبطت بمعالجة قضايا المناقصات والمزايدات وبما لا يتعارض مع القانون واللوائح، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

١. التعميم رقم (١) لسنة ٢٠١٥م الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١/٦م بشأن التنبيه والتأكيد على جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون أنه تم الاتفاق مع اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات على ضرورة أخذ الموافقة المسبقة من قبلها للمشاريع التي تقع سقفها المالية ضمن صلاحياتها، وأنه لن يتم النظر في أي طلبات مالية تختص بأعمال إضافية لم تؤخذ الموافقة المسبقة عليها من قبلها وسيتم إعادة أولياتها إلى الجهات.

٢. التعميم رقم (٢) لسنة ٢٠١٥م الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٩م إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون ولوائحه التنفيذية بشأن إطلاق ضمانات التنفيذ والدفع المقدمة وفقاً للشروط الواردة في التعميم.

٣. التعميم رقم (٣) لسنة ٢٠١٥م الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩م بشأن التعقيب على التعميم رقم (٢) بخصوص إطلاق ضمانات حسن التنفيذ والدفع المقدمة.

٤. التعميم رقم (٤) لسنة ٢٠١٥م بشأن الإجراءات الواجب اتباعها لفتح الاعتماد المستندي.

مرفق رقم (٧) يوضح التعاميم الصادرة إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات

الرد على الاستفسارات وإصدار التعليمات إلى الجهات:

يعتبر تلقي الاستفسارات من الجهات الخاضعة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والجهات الخاصة والرد عليها من مهام الهيئة العليا التي تضمنتها المادة (٤٦) الفقرة "د" كونها تعتبر توجيهات وتعليمات متعلقة بتسيير إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات، ووفقاً لذلك تلقت الهيئة العليا خلال العام المنصرم ٢٠١٥م عدد (٦٠) استفساراً، وتم الرد على تلك الاستفسارات وفقاً لأحكام القانون واللائحة.

مرفق رقم (٨) يوضح الردود على الاستفسارات وإصدار التعليمات إلى الجهات

الارتباطات الواردة من وزارة المالية:

تلقت الهيئة العليا خلال العام ٢٠١٥م عدد (٥) مذكرات من قبل وزارة المالية بشأن الارتباطات المالية لعدد من الجهات الحكومية لوجود مخالفات في الإجراءات لديها، حيث تمت دراسة تلك الارتباطات وإعداد التقارير اللازمة حيالها ومخاطبة الجهات بالملاحظات ومن ثم الرد على وزارة المالية وفقاً للمحضر الموقع معها بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣م وعلى أن تتخذ الإجراءات القانونية بحق المتسببين بتلك المخالفات.

مرفق رقم (٩) يوضح الارتباطات المالية التي تم دراستها

أعمال أخرى:

- قامت الهيئة العليا أيضاً بإنجاز عدد من المهام المختلفة والواقعة في إطار مهامها واختصاصاتها ومنها:
 - الاطلاع على التقرير الربعي (يناير - مارس ٢٠١٥م) والخاص بنشاط اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، ورفع الملاحظات اللازمة حوله من قبل مختصي المكتب الفني وبما يعزز دور الهيئة العليا الرقابي على أعمال المناقصات والمزايدات الحكومية حيث تضمن التقرير عدد من الملاحظات أبرزها:
 - ☞ وجود فترات تأخير من قبل اللجنة العليا في استكمال إجراءات البت في المناقصات والمزايدات المرفوعة إليها الأمر الذي يترتب عليه حصول تأخير في إنجاز تلك المشاريع بحسب المخطط لها إضافة إلى تحمل الدولة أعباء مالية.
 - ☞ إلزام اللجنة العليا بعمل آليه واضحة لاستلام كافة الوثائق المطلوبة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة وتفاذي تجزئة استلامها مهما كانت الأسباب حتى لا يترتب على ذلك أي تأخير في إنجاز مناقصات المشاريع الممولة خارجياً أو محلياً وبحسب المخطط له "وقد تم رفع تلك الملاحظات للجنة العليا للمناقصات والمزايدات للعمل بها".
 - إعداد التقرير التحليلي للإعلانات المنشورة في الصحف الرسمية للعام ٢٠١٤م من واقع البيانات المتوفرة وحساب التكلفة التقديرية لقيمة المناقصات (أشغال - توريد - أخرى).

- دراسة ومراجعة الأعمال الإضافية لمشروع المعهد المهني - الصومعة م/ البيضاء لصالح مؤسسة الاتحاد للمقاولات، وقد تم الآتي:

- ✍ مخاطبة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بخصوص قرار مجلس الإدارة المتخذ في اجتماعه رقم (٣١) المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣م بشأن الأعمال الإضافية لمشروع المعهد المهني - الصومعة م/البيضاء لصالح / مؤسسة الاتحاد للمقاولات، والتي أقر ما يلي:
- قيام الوزارة بمواجهة صرف مستحقات المقاول وفقاً للعقد وأحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م ولأئحته التنفيذية، تحميلها مسؤولية ذلك.
- إحالة المتسببين بارتكاب المخالفات إلى النيابة العامة.
- دراسة تقارير وخطط المشتريات المرفوعة إلى الهيئة العليا من لجان المناقصات العامة في كافة الجهات الخاضعة للقانون ولأئحته التنفيذية.
- الوقوف أمام مناقصات المشاريع المتعثرة بسبب الأحداث في بلادنا سواء كانت ممولة محلياً أو خارجياً وحث الجهات المعنية لاحتساب الخسائر والغرامات المترتبة على ذلك وتأثيرها على موارد بلادنا وموقف الشركات المحلية والدولية.
- دراسة المشاكل المتراكمة بين طرفي العقد فيما يتعلق بالضمانات وإيجاد الحلول لها بالتعاون مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة تخفيفاً لمعاناة رجال الأعمال والشركات المحلية والدولية وبما لا يتعارض مع القانون ولأئحته التنفيذية ونصوص العقد.
- دراسة ومراجعة الأوليات المرفقة بمذكرة وزارة المالية رقم (٥٤٧ - ٢٢٩) بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٤م بخصوص مطالبة الأخ/ محافظ محافظة صعدة بشأن صرف قيمة مشروع إعادة إعمار دار الضيافة وترميم قلعة (قشلة) من صندوق إعمار صعدة وتمت مخاطبة وزارة المالية بالرأي القانوني حيال ذلك.
- دراسة طلب وزارة الإدارة المحلية الذي تضمن مخاطبة اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات للنظر واعتماد الأعمال الإضافية لمشروع المجمع الحكومي وملحقاته لمديرية بني صريم م/عمران، وبعد المراجعة تمت مخاطبة الجهة بالمخالفات التي رافقت تنفيذ المشروع ووجهت بإحالة المتسببين بوقوع المخالفات للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدّهم وعدم تكرار ذلك مستقبلاً، كذلك تم مخاطبة اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات بإعادة النظر في قرارها.
- دراسة رد المؤسسة العامة للكهرباء بخصوص إطلاق الضمانات التنفيذية للموردين والمقاولين الذين نفذوا التزاماتهم التعاقدية، ومخاطبة الجهة بالرأي القانوني.
- دراسة ما ورد في مذكرة الغرفة التجارية الصناعية بشأن الفوائد البنكية، وقد تمت مخاطبة الأخ/وزير المالية باتخاذ ما يلزم.
- دراسة مذكرة القائم بأعمال وزير الزراعة والري برقم (٥٠٢٤) وتاريخ ٣١/٨/٢٠١٥م المتضمنة طلب مشاركة الهيئة العليا ضمن لجنة من المختصين في (الوزارة، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) لمراجعة كافة الوثائق والأوليات المرتبطة بمشروع قنوات المنيين (المرحلة الثانية) محافظة مأرب للخروج برؤية حاسمة لوضع المشروع، وتم الرد على الجهة بالاعتذار عن المشاركة كون الهيئة العليا جهة رقابية وليست تنفيذية والموضوع ليس من ضمن اختصاصاتها ومهامها القانونية.

التقرير السنوي ٢٠١٥

- تصميم جدول خاص بتفريغ بيانات لجان المناقصات والمزايدات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٧م ولآئحته التنفيذية وذلك بشكل تفصيلي.
- المشاركة في اجتماعي لجنة تسيير مشروع تحديث المالية العامة بتاريخي ٢١، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م بمقر وزارة المالية، وقد خلص الاجتماع إلى تمديد فترة عمل المشروع لمدة (٦) أشهر من يناير إلى يونيو ٢٠١٦م حيث وأن العمر الافتراضي للمشروع قد انتهى في ٣١/١٢/٢٠١٥م مع إبقاء الكادر واستمرار الموازنة التشغيلية وإعادة ترتيب هيكل المشروع، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.
- إعداد مصفوفة بأنشطة الهيئة العليا التي لم تدرج ضمن تقرير مشروع تحديث المالية العامة وإرسالها إلى مدير المشروع.
- مخاطبة الأخ/ مدير عام برنامج تنميه الطرق الريفية بشأن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٣م وآليته التنفيذية الخاص بالإصلاحات السعرية.
- دراسة عدد من التظلمات المحالة للوحدة من قبل مجلس الإدارة وعلى النحو التالي:

م	مقدم التظلم	الجهة	موضوع التظلم	قرار الهيئة
١.	مؤسسه عبد الجبار الشامي للتجارة العامة والمقاولات	أمانة العاصمة	ضمانات حسن التنفيذ وصرف الدفعة المقدمة	الالتزام بما ورد في التعميم رقم (٢) لعام ٢٠١٥م
٢.	التفوق للتجارة والتجهيزات الطبية	هيئة مستشفى الثورة العام /م/ الحديدية	إطلاق ضمان حسن التنفيذ للمناقصة العامة رقم (٥) لسنة ٢٠١٣م	اتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق الضمانات شريطة عدم وجود أي التزامات مادية على الشركة
٣.	مؤسسة أبوالرجال التجارية	المؤسسة العامة للكهرباء	توريد عوازل كهربائية	إدارة العقد من اختصاص الجهة وعليها حل الخلاف بين الطرفين وبما يحفظ حقوقهما وموافاة الهيئة العليا بما يتم
٤.	المقاول/ أحمد عبده علي المهاجري (مكتب ابن المهاجري للمقاولات)	المجلس المحلي بمديرية القاهرة/م/ تعز	عدم إطلاق ضمان تنفيذ مشروع رصف مربع الروضة	مخاطبة محافظ المحافظة بتوجيه المجلس المحلي بالمديرية بالعمل بما ورد في التعميم رقم (٣) لسنة ٢٠١٥م
٥.	المقاول/ أحمد عبده علي المهاجري (مكتب ابن المهاجري للمقاولات)	المجلس المحلي بمديرية صالة/م/ تعز	إطلاق ضمان تنفيذ مشروع رصف شوارع شمال القصر الجمهوري	مخاطبة محافظ المحافظة بتوجيه المجلس المحلي بالمديرية بالعمل بما ورد في التعميم رقم (٣) لسنة ٢٠١٥م
٦.	شركة/ المقرن للمقاولات والخدمات العامة	المجلس المحلي لمديرية عنس - محافظة ذمار	طلب حصر وتصفية مشروع طريق الشغب	مخاطبة مدير عام المديرية باتخاذ الإجراءات اللازمة وحل الإشكال وفقاً للعقد وقانون

م	مقدم التظلم	الجهة	موضوع التظلم	قرار الهيئة
				المناقصات ولائحته التنفيذية وموافاة الهيئة بما تم
٧.	مكتب شاطر للمقاولات العامة	وزارة الزراعة والري	التعرض لخسائر كبيرة منها (إيجار المعدات التي توقفت في المشروع، وتجديد الضمانات ودفع عمولات للبنك) نتيجة تعثر المشروع وعدم استجابة الوزارة والهيئة الشرقية لمطالبتهم المتكررة بإيجاد حلول للمشروع أو تسليم خسائرهم وإطلاق الضمانات المحتجزة	ضرورة البت من قبل لجنة المناقصات المختصة بالجهة بتصفية المشروع نهائياً وفقاً للتقارير والحيثيات المرفوعة في أوليات المشروع، وبما يحفظ حقوق والتزامات الطرفين
٨.	مؤسسة جار الله أحمد التام للتجارة والمقاولات العامة	جامعة ذمار، جامعة إب	مشروع كلية الحاسبات جامعة ذمار + مشروع البنية التحتية جامعة إب	التوجيه للجهة بالعمل بما ورد في أحكام المادة (٢٦٧) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات، والمتعلقة بحل الخلاف
٩.	المستفيدين من مشروع طريق الضروب - الأخياد بمحافظة مأرب	برنامج تنمية الطرق الريفية	القيام بتصفية المشروع دون استكمال	العمل بما نصت عليه الفقرة (ثانياً) من محضر لجنة المناقصات بالجهة بشأن الموافقة على التسوية الودية على أن يتم إنزال بقية الأعمال في المشروع في مناقصة عامة جديدة وذلك حال توفر التمويل وتحسن الأوضاع في البلاد، وكذا إلزام المقاول برفع المخلفات الناتجة عن القطع من أراضي الأهالي المتضررين إن وجدت وفتح الطريق أمام حركة المرور

ج. تطوير السياسات والتشريعات:

وفقاً للمادة (٤٦ الفقرة "ب") من القانون والتي نصت على أن من مهام الهيئة العليا "اقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بأعمال المناقصات والمزايدات ومراجعة السقف المالي لكل مستوى من المستويات بالتنسيق مع الجهات المختصة وتقديمها لمجلس الوزراء"، حيث قامت الهيئة العليا بإعداد مسودة التعديلات القانونية واللائحية والتي تم الرفع بها إلى مجلس الوزراء لإقرارها، كما تعتبر اللوائح المنظمة لأعمال المناقصات والمزايدات من أهم المحددات لنجاح عمليات الشراء في الجهات وقد عملت الهيئة العليا على حث الجهات التي اناط بها القانون إعداد لوائح خاصة لمناقصاتها للقيام بالرفع بها بصورة عاجلة، بالإضافة إلى عقد الدورات وورش العمل التعريفية بقانون المناقصات والمزايدات بالتنسيق مع البنك الدولي، وفي ضوء ذلك يتلخص نشاط الهيئة العليا في هذا المجال بالآتي:

- استمرار مراجعة الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية لأعمال المناقصات والمزايدات والرفع بالملاحظات عليها، وكذا الرفع بالتناقضات بين القانون ولائحته التنفيذية والأدلة الإرشادية.
- مخاطبة الجهات الواردة في المادة (٥) من القانون (القطاع المختلط) والتأكيد عليها بضرورة الإسراع في إجراءات إصدار اللوائح المنظمة لعملية الشراء فيها والتأكد من مدى مطابقة تلك اللوائح مع قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.
- الرفع بمصفوفة المخالفات المتكررة للجهات الحكومية التالية:
 - ✍ وزارة الكهرباء والطاقة والمؤسسة العامة للكهرباء وفروعهما.
 - ✍ الجهاز المركزي للإحصاء.
 - ✍ أمانة العاصمة والمديريات التابعة لها.
- رفع مقترح بشأن عقد اجتماعات لجان المناقصات في ظل غياب رؤساء اللجان ومن يحل محل الرئيس الغائب والذي لم يُنب غيرهِ لرئاسة الاجتماع.
- الاستمرار في تجميع وترتيب كتيب (الهيئة في أرقام) للأعوام ٢٠١١م - ٢٠١٥م.
- الاستمرار بعمل تقرير شامل لأعمال مجلس الإدارة للفترة من ٢٠١١م - ٢٠١٥م.
- إعداد استبيان لقياس الرضى الوظيفي لموظفي الهيئة وعمل تقرير يلخص النتائج والتوصيات.
- إعداد التقرير التقييمي للجنة تسيير مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) للأعوام (٢٠١١م - ٢٠١٤م).
- المشاركة في اللجنة الخاصة بتفعيل عمل الأجهزة الرقابية والمشكلة من (الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - وزارة المالية - وزارة الخدمة المدنية - النيابة العامة - مكتب رئاسة الجمهورية - جهاز الأمن السياسي - جهاز الأمن القومي).
- المشاركة في لجنة صياغة بعض القوانين والتشريعات والتي كانت برئاسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

يحرص مجلس إدارة الهيئة على عقد لقاءات مع كافة الشركاء المعنيين بأعمال المناقصات والمزايدات سواءً مسئولو الجهات الرقابية الأخرى أو مسئولو الجهات الحكومية المشمولة بالقانون وكذلك المنظمات الدولية من أجل التنسيق وتبادل المعلومات وتنظيم ورش العمل المحلية والمشاركة في ورش العمل الخارجية لما فيه من تعزيز لمبدأ العمل الرقابي الموحد ومكافحة الفساد في أعمال المشتريات، وفي العام ٢٠١٥م عُقدت عدد من اللقاءات وعلى النحو التالي:

○ مع الجهات الرقابية ذات العلاقة:

حضور فعالية مع الهيئة العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى المشاركة في جميع اللقاءات المحلية المعنية بتوحيد جهود أجهزة القضاء والنيابة العامة أو أجهزة مكافحة الفساد ووزارة الداخلية وتقديم رؤى لتعزيز الشراكة وتقوية التنسيق بين تلك الجهات.

○ مع الجهات المحلية:

عقد عدد (٧) اجتماعات في مقر الهيئة مع مسئولو بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح والشركات واللجان والصناديق والوحدات ومسئولي المحافظات لمناقشة ما لدى الهيئة العليا من شكاوى أو بلاغات أو استفسارات تتعلق بها وكذا عقد النقاشات بين الأطراف المختلفة لإزالة اللبس الذي يطرأ من قبل الأطراف فيما يختص بالقانون ولائحته التنفيذية وحث تلك الجهات بموافاة الهيئة بخطط مشترياتها وتقاريرها وقرارات لجانها الفنية وفقاً للقانون.

عقد اجتماع موسع مع التحالفات اليمنية المعنية بمكافحة الفساد في بلادنا والتنسيق فيما بينها بما يخدم توحيد الرؤية اليمنية مع التحالفات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وخصوصاً في مجال المشتريات الحكومية كمتابعة للمؤتمر الدولي والخاص بالنمو الشامل وخلق فرص عمل وبناء الثقة والذي عُقد في مركز مؤتمرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث تطرق الاجتماع إلى:

١. تعزيز الحوار والتكامل الإقليمي.
٢. برنامج الحوكمة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
٣. إنجازات البرنامج الأخيرة.
٤. تطوير رؤية شاملة بالحوكمة والإصلاحات الضرورية.
٥. تطوير البنى المؤسسية والتشريعية لمؤسسات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.
٦. الإشراف على منظومة الإصلاحات والحكم الرشيد.
٧. الشراكة مع القطاع الخاص في بناء الثقة وترسيخ الممارسات برعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للمواكبة مع قانون (PPP).
٨. تعزيز مشروع السلطة القضائية في اليمن بالشراكة مع منظمة (دوفيل).
٩. مطالب المواطنين والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

○ مع المنظمات الدولية والمانحين:

عقد عدد(٦) اجتماعات مع ممثلي الهيئات المانحة الدولية في مقر الهيئة العليا تضمنت تعزيز العلاقة والشراكة في الجوانب الفنية وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب هذه الجهات في مجال المشتريات العامة والرقابة على المناقصات المزاديات، بالإضافة الي حضور اجتماع خارجي عقد بفرنسا - باريس خاص بلجنه التسيير الخاصة بالنمو الشامل وخلق فرص عمل وبناء الثقة.

○ مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

☞ تم عقد عدد(٥) اجتماعات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز العلاقة بينها وبين الهيئة العليا ومع الجهات المعنية بمكافحة الفساد في بلادنا للتنسيق فيما بينها وبما يخدم توحيد الرؤية في مجال المشتريات الحكومية مع التحالفات الدولية.

☞ عقد عدة اجتماعات مع القطاع الخاص ممثلاً بأطيافه النقابية المختلفة بهدف مناقشة الإشكالات التي تواجه تلك القطاعات في استلام مستحقاتها التعاقدية المتأخرة بسبب الظروف التي تواجه البلاد.

☞ عقد بعض الدورات التدريبية للقطاع الخاص ممثلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناقصات والمزايدات بدعم من البنك الدولي والتي تمت في المحافظات الرئيسية التالية (تعز - الحديدة) وضمت ممثلين عن عشر محافظات ولعدد (٣٠) متدرب.

📌 ورش العمل التي شاركت فيها الهيئة:

شاركت الهيئة العليا في العديد من ورش العمل واللقاءات الخاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتعزيز نظام المشتريات العامة، كما شارك ممثلو الهيئة العليا في ورشة خارجيه تركزت حول موضوع القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات والتي تم عقدها في تركيا.

حددت المادة (٤٦ الفقرة "ي") من القانون أن "تنشئ الهيئة العليا موقعاً إلكترونيًا خاصاً بها للتواصل مع الجمهور" ومن هذا المنطلق يعتبر الموقع الإلكتروني للهيئة العليا همزة وصل بين كافة شرائح المجتمع سواءً من العاملين في قطاع المناقصات والمزايدات أو المهتمين بهذا المجال ومحاربة الفساد فيها كنوع من الرقابة المجتمعية بالإضافة إلى الرد على بعض الاستفسارات الواردة عبر الموقع بالتنسيق مع وحدات المكتب الفني، كما أن وحدة الاتصال وتقنية المعلومات ذات ارتباط مباشر بعمل مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) التابع للهيئة العليا والمختص بعملية الربط الشبكي بينها والعديد من لجان المناقصات والمزايدات المختصة في عدد من الجهات الخاضعة للقانون، ويتلخص نشاط الهيئة العليا في هذا المجال بالآتي:

○ المشاركات مع الجهات النظيرة:

- ✍ عقد لقاءين في مقر الهيئة العليا بكل من سفيري (جمهورية مصر العربية وجمهورية الهند) تم فيه مناقشة التعاون بين البلدين في مجال الرقابة على المناقصات والمزايدات وتطوير أنظمة المناقصات والمزايدات في إطار الأقاليم والدول الاتحادية باعتبار أن اليمن مقبلة على هذا الوضع.
- ✍ التواصل مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتنسيق والتعرف على كافة نشاطات الشبكة والاتفاق على بدء التعاون والعمل المشترك بعد أن تم تسمية وتعيين رئيس وحدة الاتصال وتقنية المعلومات ممثلاً للهيئة العليا في الشبكة.
- ✍ المشاركة في اجتماع شبكة خبراء المشتريات لشبكة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) عن طريق (الفيديو كونفرنس) لعدد اجتماعين وتم خلالهما مناقشة المواضيع المختلفة وأهمها:
 ١. الموافقة على استراتيجية التدريب الخاصة بفريق الشبكة والتي تم إعدادها من قبل استشاري متخصص بالبنك الدولي.
 ٢. مناقشة ما تم إنجازه في بوابة الشبكة الإلكتروني (ePortal) الخاصة بشبكة خبراء المشتريات والاتفاق على استكمال هذا النقاش وطرح الملاحظات الخاصة بتحسين مستوى الأداء في الموقع الإلكتروني واختيار نطاق العنوان المناسب له.
 ٣. مناقشة ما تم إنجازه وفق ما جرى طرحه في الاجتماعات السابقة (الشبكة، الاستراتيجية البوابة) في خطة العمل من خلال الاجتماع الذي عُقد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥م،
 ٤. مواصلة مناقشة المواضيع السابقة (الشبكة، الاستراتيجية، البوابة) في اجتماع الشبكة والذي عقد بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م عن طريق (الفيديو كونفرنس).

○ مع الجهات ذات العلاقة:

- حضور (٣) اجتماعات للجنة تسيير مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) نُوقش فيه أوجه القصور والصعوبات التي تعترضه وبما يخدم المصلحة العامة وتسيير الأعمال وتحقيق للأهداف.

○ التواصل مع الجهات المانحة:

العمل مع فريق مشروع تحديث المالية العامة لاستكمال الترتيبات الخاصة بتطوير الموقع الإلكتروني للهيئة العليا ومراجعة العروض الفنية المقدمة من الشركات المختلفة والرفع بالملاحظات اللازمة.

○ الجانب الفني:

☞ مخاطبة كافة الجهات المدرجة ضمن المرحلة التمهيدية وعددها (٥٥) جهة وتوجيهها بالتزام بنشر المناقصات والمزايدات الخاصة بها في الموقع الإلكتروني للهيئة العليا.

☞ استمرار التواصل والتنسيق مع شركة أوراكل بشأن الموافقة على استمرار عقد الاستخدام الخاص بالترخيص الإضافي واستلام رد من قبلها يوضح تأكيدها على استمرار بالعقد والاتفاق على إعفاء الهيئة العليا من أي غرامات مالية نتيجة هذا التأخير والاتفاق على أن يتم البت بهذا الموضوع عند استقرار الأوضاع.

☞ إعداد الردود على الاستفسارات الواردة الى الهيئة العليا عبر الموقع الإلكتروني بالتنسيق مع وحدات المكتب الفنية المختصة.

☞ الانتهاء من اعتماد القائمة النهائية من قبل لجنة تسيير مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) للجهات الأربع الجديدة المقترح إضافتها للعمل بالنظام من قائمة (١٢) جهة وفقاً للمعايير التي تم تحديدها ضمن استبيان النزول الميداني لجميع الجهات المذكورة.

☞ الانتهاء وبنجاح من إضافة جهة وهمية على نسخة نظام (PMIS) الاختبارية.

☞ استلام التجهيزات الخاصة بنظام الشكاوى وتركيب السيرفرات والمساحات الضوئية والطابعات والأجهزة المحمولة كما تم تحميل نظام الشكاوى على أجهزة السيرفر الجديدة والانتهاء من فحص النسخة التجريبية منه والرفع بملاحظات اللجنة المكلفة من الهيئة العليا للشركة المنفذة.

☞ استلام التجهيزات الخاصة بنظام الأرشفة الإلكتروني في الهيئة العليا وتوزيع مساحات ضوئية جديدة حديثة في الإدارات والأقسام المختلفة.

☞ مواصلة العمل في الشاشات المطورة والتوقيع النهائي على الوثيقة الخاصة بالتحليل من جميع المختصين بالمكتب الفني والانتهاء من فحص الشاشات المطورة من قبل الفريق الفني بالمشروع وفق ما ورد في وثائق التصميم.

☞ الانتهاء من إعداد وثيقة التصميم الوظيفي لشاشات التحليل والتقييم (MD050) وتسليمها للمكتب الفني لإقرارها.

[الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة العليا من قبل الجهات المشتركة فيه:](#)

التقرير السنوي ٢٠١٥

تعتبر متابعة ما يتم نشره في الصحف الرسمية والموقع الإلكتروني للهيئة العليا من إعلانات تتعلق بأعمال المناقصات والمزايدات أحد أهم وسائل الرقابة التي يتم اتباعها للجهات المشتركة في الموقع من خلال مقارنة مدى التزام تلك الجهات بالنشر فيه بالتوازي مع الصحف الرسمية، حيث بلغت عدد الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة العليا خلال هذا العام عدد (٢٩) إعلاناً. علماً بأن بعض الجهات لا تلتزم بنشر إعلاناتها في الموقع الإلكتروني إذا ما قورن عددها بما يتم نشره في الصحف الرسمية، مع الإشارة إلى أن عدد الجهات المشتركة في الموقع الإلكتروني للهيئة العليا (٥٥) جهة.

(٣) مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS):

يعتبر مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) من الركائز الأساسية في الهيئة العليا حيث أنه يعمل على ربط أعمال المناقصات والمزايدات في جميع الجهات الخاضعة للقانون بالهيئة العليا وبما يعزز عملية الإشراف والرقابة عليها ومدى التزامها بالقانون ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى ذات الصلة كما يساعد على رقابة مدى التزام الجهات بالموازنة المعتمدة لها وعدم تجاوزها وبما يعزز الحفاظ على المال العام وعدم التصرف فيه إلا فيما خصص له، ومن هذا المنطلق كانت رؤية لجنة التسيير للمشروع من خلال خطة عمله للعام ٢٠١٥م، علماً بأن نسبة الإنجاز للمهام المخطط لها لهذا العام بلغت (٥٣,١٥%) ويرجع تدني النسبة كونه في الغالب تعتمد على توفر الموارد المالية والبشرية وكذا ارتباط مستوى تنفيذها بتوفر الاستقرار والبيئة اللازمة لذلك، كما بلغت نسبة الانجاز للمهام المستمرة والتشغيلية للأعمال في المشروع نسبة (٩١,٨٤%) وتعتبر نسبة متميزة ويرجع ذلك لالتزام فريق المشروع بالعمل رغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلد، وبشكل عام يمكن تحديد التقييم العام للإنجاز (مهام مخططة، مهام مستمرة) لمشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) ما نسبته (٧٢,٥%) من خلال تنفيذ المهام التالية:

○ إنجاز باقي الأعمال ضمن المرحلة التمهيديّة والخاصة بربط عدد (٨) جهات جديدة في النظام، وبما يُمكن من إغلاق هذه المرحلة بنهاية العام والبدء بخطوات المرحلة التالية والمتمثلة بمرحلة التوسع والانتشار بتطبيقه في أربع جهات جديدة من خلال الآتي:

١. المسح الميداني للجهات.

٢. تحديد الجهات التي سوف يتم ربطها بالنظام.

٣. إعداد خطة وموازنة التوسع في جهات جديدة.

○ مواصلة تطوير البنية التحتية لتشغيل النظام من خلال تركيب وتشغيل تجهيزات حديثة وخدمات إضافية لمركز البيانات بغرض تحسين أداء النظام، وزيادة القدرة التشغيلية له وضمان تأمين أعلى للبيانات (إضافة سيرفرات جديدة لمركز البيانات).

○ القيام بتحسين مستوى أداء العمل الداخلي وتشغيل النظام من خلال إعداد عدد من الوثائق والأدلة لتنظيم الأعمال في إدارة العمليات له وأعمال وتطوير آلية العمل من خلال:

١. عملية إعداد التقارير.

٢. إدارة الموردين.

٣. النسخ الاحتياطي للبيانات.

○ مواصلة التحسينات في تطوير وظائف وعمليات النظام، ومنها استكمال تحسينات شاشات التحليل والتقييم، وتطوير وتحسين عدد من التقارير التي تدعم وتسهل عملية تشغيله ورفع مستوى الاستفادة منه.

○ تنفيذ مهام دعم تشغيل النظام والعمل على متابعة عملية التطبيق في الجهات الحالية، ومحاولة تفعيل تلك الجهات للعمل من خلاله، وإعداد تقارير دورية عن مستوى التزام الجهات بالعمل من خلال النظام.

مرفق رقم (١٠) يوضح مهام نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS)

جدول يوضح مستوى الإنجاز للأنشطة الرئيسية المخططة

المهام الرئيسية	درجة الأهمية من المهام الرئيسية	نسبة التنفيذ للمهمة	درجة الإنجاز
استكمال المهام الجاري تنفيذها (شاشات التحليل والتقييم)	١٥	% ٩٥	%١٤,٢٥
استكمال المهام الجاري تنفيذها (ربط أربع جهات جديدة)	٢٥	%٥	%١,٢٥
تطوير آليات العمل	٥	%٧١	%٣,٥٥
تطوير وتحسين العمل بالنظام	١٠	%١٠٠	%١٠,٠٠
استكمال تطوير البنية التحتية للمشروع	١٥	%٦٠	%٩,٠٠
إدارة التغيير	٥	%٦	%٠,٣٠
المتابعة والتقييم	٢٠	%٧١,٥	%١٤,٣٠
متابعة تمويل المشروع	٥	%١٠	%٠,٥٠
اجمالي نسبة الانجاز للأنشطة الرئيسية المخططة وفق الوزن النسبي	١٠٠		%٥٣,١٥

جدول يوضح مستوى الإنجاز للمهام المستمرة

المهام الرئيسية	درجة الأهمية من المهام الرئيسية	نسبة التنفيذ للمهمة	درجة الإنجاز
استكمال عملية تطبيق النظام في الجهات الثمان	٣٠	% ٨٠	%٢٤,٠٠
إدارة النظام في البيئة الفعلية	٦٠	%٩٦,٤	%٥٧,٨٤
إدارة الموقع الإلكتروني	١٠	%١٠٠	%١٠,٠٠
مستوى الانجاز لأنشطة المهام المستمرة	١٠٠		%٩١,٨٤

ثانياً

الصعوبات والتحديات وطرق المعالجة

تواجه الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بعض الصعوبات والتحديات التي تعيق أداء مهامها الرقابية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومع ذلك ما زالت الهيئة العليا تعمل جاهدة لتجاوزها ومنها:

- النقص الحاد في الموازنة التشغيلية المعتمدة للهيئة العليا من قبل وزارة المالية وتخفيض بعض بندودها أو عدم صرفها، وعلى سبيل المثال لا الحصر:
 ١. تنزيل نفقات تشغيل ضرورية لأعمال الهيئة العليا.
 ٢. تنزيل مستحقات متعاقدين لديهم مهام واختصاصات محددة في خطط عمل الهيئة العليا ما يؤثر سلباً على نشاطها.
 ٣. التأخير الدائم في صرف مستحقات أعضاء المكتب الفني.
 ٤. عدم صرف مستحقات أعضاء مجلس إدارة الهيئة العليا منذ بداية العام ٢٠١٥م، وبلغة الأرقام فإن ما تم استقطاعه أو تنزيله من قبل وزارة المالية يمثل ما نسبته (٥٠٪) من الموازنة التشغيلية للهيئة العليا.
- عدم توفر المقر الدائم لها خصوصاً أنه سيتم تركيب التجهيزات الرئيسية لنظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) في مقرها بالرغم من المتابعة المستمرة من قبل مجلس الإدارة. كما أن هناك ملاحظات تُعتبر دائمة ولصيقة بأداء الجهات الحكومية والتي من المفترض أن تلتزم بها عند قيامها بأداء أعمال المناقصات والمزايدات وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية، ومنها:
 - ضعف التزام الجهات بتسليم خطط وتقارير المشتريات إلى الهيئة العليا في مواعيدها.
 - ضعف التزام الجهات بموافقة الهيئة العليا بقرارات تشكيل لجان المناقصات والمزايدات أولاً بأول.
 - تقاعس الجهات عن تعبئة جميع بيانات خطط المشتريات وفقاً للنماذج المعدة لهذا الغرض.
 - عدم شمولية خطط المشتريات لكامل عمليات الشراء.
 - التدني الحاد في تجاوب كثير من الجهات مع مخاطبات الهيئة العليا وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تمكنها من أداء المهام المناطة بها.
 - عدم قيام مجلس الوزراء بإقرار اللوائح المالية الخاصة بالمستحقات والحوافز المالية للجان المناقصات والمزايدات وبدل الإشراف والمرفوعة له من قبل اللجنة المشكلة من الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة.
 - عدم إقرار وصرف الموازنة التشغيلية التي رصدت لاستكمال الأعمال المحددة في خطة مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS)، والاكتفاء من قبل وزارة المالية بصرف نفقات تشغيلية يسيرة لتسيير أعمال المشروع وبالذات (المرتبات ومستحقات الكادر) وهو ما أعاق تنفيذ مهام رئيسية مثل (تطبيق النظام في أربع جهات جديدة إضافية، وتنفيذ أنشطة إدارة التغيير، وتنفيذ مسوحات الجاهزية للمشتريات الإلكترونية في الجهات الحكومية).

- عدم الإيفاء بالالتزامات للعقود المستمر تنفيذها وبشكل خاص المتعلقة بخدمات الدعم الفني للنظام لشركتي (أوراكل - وانتراسوفت)، مما يؤثر سلباً على إدارة العقد ويحمل الهيئة العليا غرامات مالية نتيجة لعدم دفع المستحقات التعاقدية.
- نتيجةً لتطورات الأوضاع الراهنة فقد حال ذلك دون استكمال عملية المتابعة لتمويل المرحلة الثانية من مشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) الأمر الذي يضعه أمام تحديات وصعوبات في عملية التطبيق له بجهات جديدة مما يحد من الاستفادة منه لتحقيق الأهداف المنشودة من إنشائه، كما تأثرت بعض المقررات الحكومية نتيجةً للقصف وتم نقلها إلى مواقع أخرى وتأثرت بنيتها التحتية وعدم توفر الطاقة الكهربائية بجهات أخرى، يُضاف إلى ذلك عدم توفر موازنات ومخصصات مالية لها وبالذات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات، وبالتالي كان نشاط الجهات المطبقة للنظام حالياً محدوداً جداً بالرغم من المتابعات العديدة من قبل الهيئة العليا وإدارة المشروع.

(٢) مقترحات طرق المعالجة:

تسعى الهيئة العليا على الدوام للبحث عن حلول للمشكلات والعوائق التي تواجه سير عملها لما من شأنه تحسين الأداء وتطويره وبما يوافق تطلعاتها لتحقيق أهداف القانون المتمثلة في محاربة فساد المشتريات العامة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة كونه من أهم المرتكزات التي تضمنها القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، ومنها:

- البحث عن حلول مع وزارة المالية لتحسين الوضع المالي للهيئة العليا ومصادر تساعد على القيام بأداء مهامها وواجباتها بصورة متميزة وبما يوازي الأجهزة الرقابية الحكومية الأخرى ويحفظ لها استقلاليتها المالية والإدارية تنفيذاً للمادة (٤٢) من القانون والتي تنص على "تنشأ بموجب هذا القانون هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية".
- استكمال ما تبقى من المهام والأنشطة التي حددتها الاستراتيجية التنظيمية للهيئة العليا (٢٠١١م - ٢٠١٦م) والتي تعتبر التزام على عاتق مجلس إدارة الهيئة العليا.
- العمل على زيادة عدد الجهات التي سيتم النزول إليها سواءً في السلطة المركزية والمحلية للاطلاع عن كثب على سير إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات ووضع الخطوط العريضة لخطط تطوير منظومة المشتريات الحكومية في الجهات الخاضعة للقانون ولائحته التنفيذية.
- عقد اللقاءات الداخلية والخارجية التعريفية بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية لعلنا بأنه يعتبر نقلة متميزة في تنظيم وتسيير أعمالها، كونه وللأسف حتى يومنا هذا يلاحظ أن بعض الجهات الحكومية لم تقم بإجراءات مشترياتها وفقاً للقانون وبالأخص في السلطة المحلية.
- البدء بإعداد مسودة الاستراتيجية الرقابية للهيئة العليا (٢٠١٧م - ٢٠٢١م) والتي سيتم فيه التركيز على الدور الرقابي لها كونه هو أساس عمل الهيئة العليا وفقاً للمهام والاختصاصات المحددة في القانون ولائحته التنفيذية.
- استكمال التوصيف الوظيفي للهيكل التنظيمي وفقاً للائحة التنظيمية للهيئة العليا الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٤م.
- متابعة اقرار التعديلات القانونية واللائحية المقترحة والتي تم رفعها إلى رئاسة الوزراء.
- استكمال أدلة وآليات العمل لوحدات المكتب الفني والمنظمة لجوانب عمل الهيئة العليا.
- مواثمة القوانين واللوائح المتصلة بأعمال المناقصات والمزايدات والفصل بين اختصاصات الأجهزة المعنية بصورة أكثر وضوحاً ومنع أي ازدواجية.
- تعزيزاً لمبدأ الشفافية ومحاربة الفساد ضرورة إنشاء بوابة إلكترونية وإصدار صحيفة تُعنى بنشر معلومات عن المناقصات والمزايدات لتسهيل الحصول عليها.
- توسيع شبكة التواصل والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بالمناقصات والمزايدات محلياً وإقليمياً ودولياً لتحسين الأداء والتوصل إلى أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال وتطوير نظام المشتريات العامة حمايةً للمال العام.
- إعداد مسودة إجراءات عقابية ضد الجهات غير المستجيبة لتوجيهات الهيئة العليا وفقاً للنصوص الواردة في القانون ولائحته التنفيذية.
- استكمال عملية التوسعة وإضافة جهات جديدة منفذه لنظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) وتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة العليا.

التقرير السنوي ٢٠١٥

- إعداد المؤشرات الأساسية و البدء في إجراء تقييم دوري لنظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) لتحديد جوانب القصور التي تمثل بؤر محتملة للفساد واقتراح المعالجات اللازمة لها.
- ربط خطط المشتريات بالبرنامج الاستثماري للدولة من خلال نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) والنظام المالي.
- ضرورة اعتماد المخصصات المالية لمشروع نظام معلومات إدارة المشتريات الحكومية (PMIS) وبما يساعد على قيامه بالمهام التي أنشئ من أجلها.

تم بحمد الله،،،